(ضمان)... [أو] رهن المحصول...». وكل مستوطن يرتكب أياً من تلك المخالفات، يحق لوزير الزراعة، أو من فوضه بذلك، إنذاره بوجوب التوقف عنها؛ وإذا لم يستجب للانذار، يجوز طلب نزع حقه في استعمال الأراضي التي سلمت له أو كمية المياه التي خصصت لاستعماله (المادة ٦).

وقد نمي، مؤخراً، إلى علم السلطات الاسرائيلية أن هناك دوائر معينة، عربية وأجنبية، تسعى إلى استملاك أراض في اسرائيل؛ مما قد يجر، في المستقبل، انعكاسات سياسية بعيدة المدى. كما ان امكانية شراء مثل هذه الأراضي قد أصبحت أكثر واقعية؛ وذلك إثر إلغاء الرقابة على العملة الاجنبية التي كان معمولاً بها في فلسطين منذ ١٩٤٢. ومثل هذه المساعي، ان بذلت، لا يمكن تحقيقها، على كل حال، إلا بالنسبة لتلك الأراضي التي يملكها أفراد يهود أو عرب، والتي لا تزيد مساحتها، في أحسن الأحوال، على ٧٪ من مجموع مساحة الأراضي في اسرائيل؛ إذ أن «أراضي الامة»، كما أوضحنا، غير قابلة للبيع على الاطلاق. غير أن السلطات لم تكن على أستعداد «للتفريط» حتى بمثل تلك المساحات الصغيرة. ولذلك سارعت إلى تقديم مشروع قانون جديد، هو مشروع قانون العقارات (نقل حقوق للاجانب) لسنة ٥٧٤١ - ١٩٨٠[١٢]، يهدف إلى الزام كل مالك أرض يريد بيعها لاجنبي إلى عرضها أولاً على الدولة لشرائها، بواسطة إبلاغ مدير مديرية عقارات اسرائيل بتفاصيل الصفقة المقترحة. وللدولة الحق عندئذ في شراء تلك الارض بدفع ثمنها الحقيقي، وإذا لم يوافق المالك على ذلك، يحظر عليه بيع الأرض للاجنبي أيضاً.

وخلاصة القول في نظام ملكية وادارة العقارات الاسرائيلي هذا، هي أن اسرائيل امنت، بواسطته، سيطرتها الدائمة على ملكية معظم الأراضي الواقعة تحت حكمها، وحصرت أوجه استعمالها في اليهود عامة دون غيرهم. كما ضمنت نشوء وضع تنتقل فيه ملكية كافة الأراضي، في نهاية الأمر، إلى الدولة دون غيرها، بينما العكس غير قائم. ونظرياً، يمكن، بناء على ذلك، الوصول إلى وضع لا يستطيع الفلسطيني معه، حتى وإن كان مواطناً كامل الحقوق، أن يملك ولو متراً مربعاً واحداً في اسرائيل، بينما قد يستطيع استغلال ارض معينة وفق ما قد تسمح به السلطة، بناء على اعتباراتها الخاصة بها فقط. والهدف الاساسي من وراء ذلك كله هو المحافظة على طابع اسرائيل الصهيوني وترسيخه.

«الأمن» سيد الأحكام

«الأمن»، أيضاً، هو أحد المجالات المهمة التي «يحظى» الفلسطيني، في اطارها، سواء كان مقيماً في اسرائيل أو خارجها، بمعاملة «خاصة» استثنائية، شبيهة بتلك القائمة بالنسبة لحقوقه في الجنسية أو في ملكية العقارات. وتكاد الاعتبارات الصهيونية تكون هي نفسها التي تتحكم في موقف السلطات الاسرائيلية، في هذه المجالات الثلاثة. وكما أن الحرص على الاحتفاظ بطابع اسرائيل هو الذي يتحكم بمفهوم سلطاتها لحقوق الجنسية أو الملكية، فإن المحافظة على الكيان نفسه، وضمان استمراريته، هو الذي يوجه خطواتها في مجال الأمن. ومن هذه الناحية، يشغل العربي الفلسطيني حيزاً لا بأس به في اهتمامات السلطة الاسرائيلية. فالكيان الصهيوني قام، ولا يزال مستمراً، من خلال الصراع مع العرب عامة